

التكليف ٤
مقرر: قضايا بحثية ١ – برنامج الدكتوراه

إعداد الطالب: فادي مليباري
الرقم الجامعي: ٢٥٢٠٠١٣٤٨



القضية البحثية التي سنتناولها:
المسؤولية القانونية لمدير الشركة المؤقت في النظام السعودي والمصري – دراسة مقارنة

QSCIENCE CONNECT

OPEN ACCESS

ورقة بحثية

المسؤولية القانونية لمدير الشركة المؤقت في النظام السعودي والمصري – دراسة مقارنة

حمود عاطف مبارك القحطاني*

* كلية العلوم والدراسات الإنسانية
بالمدينة، جامعة شقراء، المملكة العربية
السعودية
* Email: h.atef@su.edu.sa

الملخص

تعد الإدارة المؤقتة للشركات إحدى الوسائل القانونية الحديثة لمواجهة الظروف الطارئة التي تواجه الشركة أثناء حياتها، والمحافظة على الكيان القانوني لها، وهي تساعد على إنقاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الزوال في حالة التعسف وسوء الاستخدام في أعمال الإدارة، ففكرة اللجوء إلى نظرية مدير الشركة المؤقت من خلال تعيين شخص له من الخبرة الفنية والإدارية في مجال الشركات، ويمتلك القدرة على معالجة المخاطر الإدارية والفنية التي تعرضت لها الشركة، والمحافظة على الشركة من الحل والتصفية، في إطار قانوني يضمن استمرارية المشروع الاقتصادي، كما أنها وسيلة قانونية لحماية الأقلية من المساهمين في الشركة، وأداة رقابية فعالة في تحقيق الشركة لغرضها، وأداة قانونية فعالة لكشف التصرفات الصادرة بالشركة والشركاء لأنها مفقودة بزمان، والمدير ملتزم بهذ عنانيته وحرصه، كما أنها وسيلة قانونية لحماية الشركة من الإفلاس والتصفية والحل.

الكلمات المفتاحية: المدير المؤقت، المسؤولية القانونية، المركز القانوني، الوكيل المؤقت، الشركات المتعثرة

The legal responsibility of the company's temporary manager in the Saudi and Egyptian system - comparative study

Hamoud Atef M. Al-Qahatani¹

¹ Faculty of Science and Humanities-Quwaiyeh, Shaqra University, Saudi Arabia

Abstract

The temporary management of companies is one of the modern legal means to confront the emergency conditions facing companies, to preserve its legal entity, and to help saving small and medium sized enterprises from extinction in the event of abuse in the management's work. The idea of resorting to the theory of the company temporary manager, by appointing a person with related technical and administrative experience, has several benefits like the ability to deal with arising administrative and technical risks and saving companies from dissolution and liquidation, within a legal framework that guarantees the continuity of the economic legislator. Moreover, it is an effective legal tool to: protect the minority of shareholders; to detect harmful behaviors of the company and partners because the manager is staying for limited time during which the interim manager is obligated to exercise care; and to save the company from bankruptcy, liquidation and dissolution.

Keywords: Interim director, legal liability, legal attitude, authorized agent, troubled companies

Cite this article as: Al-Qahatani HAM, المسؤولية القانونية لمدير الشركة المؤقت في النظام السعودي والمصري – دراسة مقارنة QScience Connect, 2022(1):5.
<http://doi.org/10.5339/connect.2022.5>

اسم الباحث: حمود عاطف مبارك القحطاني.
دار النشر: دار جامعة حمد بن خليفة للنشر

رابط ملف الاطلاع على الورقة البحثية: [انقر هنا](#)

<http://doi.org/10.5339/connect.2022.5>

Submitted: 01 January 2022
Accepted: 09 July 2022
Published: 15 September 2022

© 2022 The Author(s), licensee HBKU Press. This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution license CC BY 4.0 (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>), which permits unrestricted use, distribution and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited.

المقدمة

تناقش الورقة "نظرية المدير المؤقت" كأحد الوسائل القانونية الطارئة التي تشرعها التشريعات الإدارية لحفظ كيان الشركة القانونية في حالات الاضطراب المالي أو الإداري، وحماية حقوق المساهمين الصغار، وكشف السلوكيات الضارة بسرعة ضمن إطار يلزم المدير ببذل عناية "الرجل الحريص" طوال مدة تعيينه المؤقتة .

أولاً: مشكلة الدراسة



تتبع الإشكالية من تضارب التشريعات والفقهاء حول ما إذا كان عقد تعيين المدير المؤقت يُصنّف عقداً إدارياً خاضعاً للقانون العام أم عقداً خاصاً، وغياب معايير واضحة للمساءلة القضائية أو الإجراءات التي تحكم تعيينه وإعفائه وكذلك حماية حقوق الشركة والمساهمين أثناء فترة الإدارة المؤقتة .

ثانياً: أهمية الدراسة

تتقسم إلى جانبين:

- أهمية موضوعية: تبرز في ضرورة تكيف التشريعات مع تطورات بيئة الأعمال المعاصرة، وضمان استمرارية الشركات الصغيرة والمتوسطة دون إفلاس أو تصفية مفاجئة بما ينعكس إيجاباً على النشاط الاقتصادي الوطني .
- أهمية ذاتية: تكمن في توضيح الآليات القانونية لمساءلة المدير المؤقت وحماية حقوق المساهمين والأقلية، واقتراح آليات رقابية وقانونية تدعم شفافية الإجراءات وتحدّ من المخاطر الناشئة عن سوء الإدارة .

ثالثًا: أهداف الدراسة



١. تحليل الإطار القانوني لعقد الإدارة المؤقتة وفهم طبيعته.
٢. تحديد حقوق والتزامات المدير المؤقت ومدى ملاءمتها في النظامين السعودي والمصري.
٣. مقارنة الإجراءات الدستورية والتشريعية المتعلقة بإبرام وإنهاء هذا العقد في البلدين.
٤. عرض أساليب مساءلة المدير المؤقت (مدنية وجنائية) وأثرها على حماية المساهمين.
٥. تقديم توصيات لتطوير الإطار التشريعي والتنفيذي لعقود الإدارة المؤقتة.

رابعاً: مفاهيم وتعريفات الدراسة



- المدير المؤقت: وكيل مؤقت تصدر تسميته بقرار من السلطة المختصة (وزير أو قاضٍ)، يُنَاط به إدارة الشركة في حالات استثنائية (عجز الإدارة الأصلية، الدمج، الإفلاس)، مع التزام قانوني بممارسة العناية والحرص في تنفيذ الأعمال خلال مدة تعيينه .
- العقد الإداري: وفقاً لهذه الدراسة، يُعد عقد تعيين المدير المؤقت عقداً إدارياً استثنائياً يخضع لأحكام القانون العام ومنهجية الوكالة القضائية.

خامساً: الدراسات السابقة



عكفت الأبحاث السابقة على دراسة آليات الإدارة المؤقتة كحل قانوني لمواجهة الأزمات، مستعرضة الظروف التي تستدعي هذا التعيين، وانعكاسات ذلك على موازنة حقوق المساهمين والجمهور. غير أن هذه الدراسات افتقرت إلى تحليل مقارنة يربط بين الاختيارات التشريعية والفقهية في نظم القضاء المزدوج (كالسعودي) ونظم القضاء الموحد (كالمصري).

سادساً: فرضيات الدراسة



١. تعرض الشركة لظروف استثنائية كالعجز المالي أو التنازع الإداري يستدعي تعيين مدير مؤقت.
٢. يختلف نطاق صلاحيات المدير المؤقت ومسؤوليته القانونية بين النظام السعودي والنظام المصري تبعاً لاختلاف النصوص التشريعية والإجراءات القضائية.
٣. تظل مسؤولية المدير المؤقت شخصية ومدنية أو جزائية رغم إبراء ذمته بموافقة الجمعية العامة، شرط ثبوت الخطأ أثناء مدة ولايته.

سابعاً: نموذج الدراسة



لم يتضمن البحث نموذجاً تجريبياً أو مخططاً بيانياً محدداً، وإنما اعتمد على نموذج تحليلي تشريعي مقارنة يُظهر العلاقات بين الإطار القانوني للعقد (متغير مستقل) ومسؤوليات المدير المؤقت (متغير تابع)، في إطار مقارنة بين النظامين السعودي والمصري.

ثامناً: منهجية الدراسة



- اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المقارن من خلال:
- تحليل نصوص قوانين الشركات السعودية (مادة ٦٩ من نظام الشركات ١٤٣٧هـ) والمصرية (القانون المدني رقم ٧٠٣/١٩٤٨).
 - مراجعة فقهية للأحكام القضائية والآراء الفقهية المتعلقة بالإدارة المؤقتة.
 - مقارنة الإجراءات التشريعية والعملية في البلدين لاستنباط معايير التكييف والرقابة.

تاسعًا: التحليل الإحصائي



لم تتضمن الدراسة أي تحليلات إحصائية رقمية، إذ اقتصر على التحليل الوصفي للنصوص التشريعية والفقهية وتفسير الأحكام القضائية وفق المنهج القانوني.

عاشراً: مناقشة النتائج والتوصيات



خلصت الدراسة إلى أن عقد الإدارة المؤقتة يُصنّف استثناءً عقدًا إداريًا يتطلب غالبًا موافقة السلطة التشريعية لضمان حماية المصلحة العامة، مع إبقاء المسؤولية الشخصية للمدير المؤقت قائمة مدنية وجنائية عند ثبوت الخطأ. وأوصت الورقة بضرورة تضمين نصوص صريحة في قانون الشركات السعودي لتنظيم نظرية الإدارة المؤقتة (حالاتها، مدتها، إجراءات التعيين والإعفاء)، ووضع لائحة تنفيذية تحدد صلاحيات المدير وسبل مساءلته، بما يعزز الشفافية ويصون حقوق الشركة والمساهمين.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



شكرًا لكم

